النخبة السياسية وادارة التنوع المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.م سعد شهاب احمد الشيخ

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٩/٦ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/١٠/٥ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٣/٣/٣٠

https://doi.org/10.61353/ma.0120609

إنَّ إدارة النخبة السياسية العراقية للتنوع المجتمعي بعد التغيير للنظام السياسي عام ٢٠٠٣ ، كانت العلاقة بينهما بأنها علاقة مكونات فئوية مع نخب سياسية، قد تقلدت مهام السلطة لا تمثل غالبية التنوع، بمعنى كل نخبة تصل للسلطة تمثل فئتها فقط، فإنَّ عملية البحث في النخب العراقية ودراستها لإدارة التنوع وان وجدت مكامن الصعوبة فيها ولكنها ليست مستحيلة فيها، فهي مهمة وطنية وعلمية بحثية من أجل جعل أداء النخب السياسية ممزوجاً بعمل أكاديمي صحيح، والسبب كل الدورات الانتخابية السابقة تمر على ادائهم السياسي أصبحت من الماضي؛ لذا نحن بحاجة دائماً الى دراستها والاهتمام بها ، من أجل مستقبل عراقي زاهر لمواطنيه كافة، ومن أجل أن تكون هنالك إدارة جيدة في العراق لابد للنخب السياسية ان تبتعد عن الصراع والتنافر الدائم، و تقبل بالآخر من خلال انهاء (صراعها السياسي) الذي استمر منذ عام ٢٠٠٣، والحلول بسيطة منها ما هو قبول التعايش من خلال نشر وعي سليم للمواطن ومنها ايجاد الأصلح من النخب لتبوئ الادارة التنويعة المجتمعية بعيدة عن الفئوية ومنسوبيتها؛ عندئذ تصبح الشرعية السياسية للنظام مقبولة لدى المواطن.

The Iraqi political elite's management of societal diversity after the change of the political system in 2003,We note the relationship between them as the relationship of factional components with political elites who have assumed the tasks of power and do not represent the majority of diversity, In the sense of each elite that reaches power represents its own category only. The process of researching the Iraqi elites and studying the management of diversity, and if they find the areas of difficulty in them, but they are not impossible in them; It is a national and scientific research mission in order to make the performance of the political elites mixed with correct academic work, and the reason is that we note that all previous electoral cycles pass on their political performance has become a thing of the past; Therefore, we always need to study it and take care of it for a prosperous Iraqi future for all its citizens. And in order for there to be a good administration in Iraq, the political elites must move away from conflict and permanent disharmony, and accept the other by ending (their political conflict) that has continued since 2003, and the solutions are simple, including accepting coexistence through spreading sound awareness of the citizen, including finding The fittest among the elites for the administration to assume the societal diversity away from factionalism and its affiliates; Then the political legitimacy of the system becomes acceptable to the citizen.

الكلمات المفتاحية: النخبة السياسية، التنوع المجتمعي، العراق.

المقدمة

يشار للنخبة كمفهوم تعني: جماعة معينة لسكان بلداً ما؛ تعيش في ظل نظام سياسي معين ، ولها في الوقت نفسه ارتباطها للعلاقة بين الحاكم والمحكوم؛ فالفئة الحاكمة لا تستطيع أنَّ تمارس مهام السلطة المنوطة لها منعزلة وبعيدتاً عن المجموعة الذين يشاركونها او اختاروها لتمثيلهم في السلطة وهذا ينطبق على مكونات البلد كافة ان وجدت تعددية فيه، وان مفهوم النخبة السياسية ظهر في القرن التاسع عشر ، ومن ثم مارست هذهِ النخبة السياسية على أرض الواقع بالعمل الملزمة بهِ أكثر من غيرها من طبقات المجتمع الاخرى لوضع وصناعة السياسات العامة سواء أكانت رسمية أم غير رسمية في الدولة، وهذهِ النخب السياسية أنْ تسلمت زمام الأمور للسياسات العامة في بلد تعددي، كالعراق سوف ينعكس عملها على المجتمع سواء أكان اداء ايجابي أم اداء سلبي، وهذا ما تشهده الكثير من دول الجنوب في حكمها وممارستها للإنظام السياسي، وإنَّ جوهر الموقف لإدارة التنوع ينشأ في البحث في توزيع السلطات في العراق، ودور النخبة السياسية بإدارة هذا التنوع المجتمعي، وهذا ما سوف نتطرق له في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وما تناوله دستور الدائم للعراق لعام ٢٠٠٥.

أهمية البحث : يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتصدى له من خلال التطرق لمفهوم النخبة، وتعد دراسة النخبة دراسة لأصحاب القوة والنفوذ في المجتمع، فأي تجمع انساني مهما صغر حجمه فلابد من وجود من يحكمه(النخبة) اذ انها توضح او تشرح من يملك زمام الامور في المجتمع المتنوع كالعراق وماهي اهدافه وأساليبه المتبعة للإدارة بالسلب او الايجاب.

المشكلة البحثية : تغير النظام السياسي في العراق عقب عام ٢٠٠٣، إذ توالت السلطة نخبة سياسية جديدة، وترافق ذلك مع تزايد في المخاطر التي تهدد الاستقرار والسلم المجتمعي، هذه المشكلة تدفعنا للبحث عن اجابات اكاديمية للتساؤلات الآتية :

١- هل نجحت النخبة السياسية في ادارة التنوع المجتمعي في العراق؟

٢- وما طبيعة ذلك الدور هل هو سلبي ام ايجابي؟

فرضية البحث: ان الظروف التي ترافقت مع تولى النخبة السياسية للحكم عقب عام ٢٠٠٣، والاختلافات التي دبت بين عناصرها، قد انتقلت الى المجتمع العراقي، واصبحت تهدد التعايش السلمي فيه، وان صلاح النخبة واستقرارها سيسهم في ارساء دعائم الاستقرار في البلاد.

هدف البحث : يسعى البحث الى تحقيق عدد من الأهداف أهمها :

١- التعريف بمفهوم النخبة السياسية وماهية ادارة التنوع المجتمعي.

٢- تحديد علاقة النخبة بالتنوع في كيفية توجيه السلطات لخدمة المجتمعات الانسانية.

منهجية البحث : بالنظر الى طبيعة البحث سيتم الاعتماد على منهج الوصفي التحليلي في تحليل لواقع ووصف النخبة في العراق، وايضاً تم الاعتماد على المنهج التحليل النظمي لمعرفة ادارة التنوع وانعكاسها على السلطات في المجتمعات المنقسمة.

الهيكلية : قسم البحث، فضلاً عن المقدمة الى مبحثين رئيسين، حيث تناولنا في الاول منها : طبيعة النخبة السياسية والبنية المجتمعية في العراق، وفي الثاني ايجابيات وسلبيات ادارة النخبة السياسية للتنوع المجتمعي في العراق، واخيراً انتهى البحث بالخاتمة التي ذكر فيها اهم الاستنتاجات وقائمة المصادر.

المبحث الأول : طبيعة النخبة السياسية، والبنية المجتمعية في العراق.

إنَّ توضيح طبيعة النخبة السياسية، والبنية المجتمعية، وما هيتهما في العراق من الضروري فهم المجريات التي حدثت في العراق؛ سوآء أكان قبل أم بعد عام ٢٠٠٣ ، وذلك فيما يتعلق بالنخبة الحاكمة، وفئات المجتمع العراقي، وهذا ما سنحاول التطرق لهُ وتوضيحهِ في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : النخبة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

نحاول في هذا المطلب قدر الامكان التطرق الى احداث سابقة التي مرت بالعراق ما قبل عام ٢٠٠٣ من أجل معرفة الجذور للنخبة العراقية، وذلك من خلال معرفة التنظيمات السياسية وعقيدتها وتوجهاتها للنخب السياسية.

قبل التطرق لموضوع النخبة السياسية العراقية، لابد من معرفة طبيعة ومفهوم النخبة اذ وردت مفاهيم عديدة للنخبة، ولقد كان أول استخدام لها هو في القرن ١٧ من قبل مالكي المتاجر لوصف بضاعتهم المتميزة، وبالقرن ١٩ استخدم من قبل المحللين السياسيين والاجتماعيين وكان حينها بمثابة أشاره(للفئة الحاكمة) إذ أخذ يشير المصطلح الى الاشخاص من هم في قمة الهياكل الاجتماعية الاساسية لمجتمع معين، ومن أبرز من كتب عنها المفكر باريتو وموسكا ومشيلز وابن خلدون، وهنالك من عرف النخبة بأنها: " مجموعة من الافراد الذين يقودون المجتمع"[١].

أما النخبة السياسية تعني: " مجموعة من الاشخاص لديهم المصادر والادوات المؤثرة في السياسة، واضطلاعهم الواسع لعملية رسم السياسات العامة في البلد و اتخاذ القرارات الرئيسية، وتشمل قراراتها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية" [٢].

وعليهِ، فإنَّ هذه النخبة السياسية لها ارتباط دائم بالتنظيمات السياسية؛ لذا تعمل من أجل ذلك تطبيق برنامجها السياسي على ارض الواقع وان كان في ظل النظام السياسي القائم، وكذلك لها ارتباط

بالحركات الاجتماعية من أجل إنجاز مشروعها المجتمعي لذا ارتأينا ان نتطرق لجذور النخب السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية المعاصرة عام ١٩٢١، ولقد برز آنذاك طبقة معينة من الملاكين والاداريين القدامى الذين كانوا موزعين على بعض بيوتات واسر بغداد ونينوى ومدن عراقية اخرى لكن بنسبة أقل، وكان لها ارتباط وصلةً بالحكم العثماني تاريخياً؛ فقد زودت الدولة العراقية المعاصرة بعد تأسيسها بعدد من الموظفين الكبار من وزراء والمناصب الرفيعة بالحكم الملكي، و أصبح يشار لها بالنخبة السياسية اذ باتت تشكل الجزء الرئيس للطبقة الحاكمة، وهذا استمر لعام ١٩٥٨ نتيجة الانقلاب على النظام الملكي بالعراق[٣].

اذ يمكن القول ان الدولة العراقية شهدت منذ تأسيسها عام ١٩٢١ ولغاية انهيار النظام السياسي عام ٢٠٠٣ بثلاثة نخب سياسية يمكن تقسيمه، وبيان تنظيماتها الحزبية والعقائدية فيما يأتي:

١-(نخب ذات طابع مدني): منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ولغاية انقلاب عبد الكريم قاسم في ١٤/ ١٩٥٨/٧، كان ينظر لهذهِ النخب بانها مدنية اذ تميزت هذهِ الفترة باستقرارً نسبي وان كان لها اخفاقات معينة أو معارضين لها، ومن ابرز الاحزاب التي عارضت النخبة الملكية وقتها آنذاك " الحزب الوطني الديمقراطي- الحزب الشيوع - حزب الاستقلال- الحزب الديمقراطي الكردستاني"[٤].

٢-(النخبة الثانية العسكرية): بدأت منذ عام ١٩٥٨ بانقلاب عبد الكريم قاسم وما بعد تسلم السلطة حزب البعث عام ١٩٦٨، وهذهِ النخبة العسكرية ظهرت من خلال تنظيم للضباط عرف بالأحرار من قبل قيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف؛ فقد عزلوا النخبة الملكية وخلال الفترة تلك كانت اهدافها النخبة العسكرية هو اسقاط النظام الملكي وإقامة نظاماً جمهورياً بحكمه النخب العسكرية، وكذلك من أجل حل القضية الكردية وتحقيق الوحدة الوطنية - وخروج العراق من ميثاق بغداد[٥].

وكذلك في تلك الحقبة للنظام الجمهوري يمكن ان نوصف النخبة ما بين حزب سياسي ونخب عسكرية (كنخبة مختلطة)، وذلك منذ عام ١٩٦٨ ولغاية ٢٠٠٣ اذ كان تسلم السلطة نتيجة انقلاب الحكم عام ١٩٦٨ هو ما بين نخبة الضباط و نخبة حزب البعث[٦].

٣-إما النخبة الثالثة هي (النخبة السياسية المعارضة لحكم البعث): إن هذهِ النخبة ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ وجاءت الى سدة الحكم وذلك بعد توجهات عدة كانت لها سواء في الخارج والداخل؛ من خلال عقد مؤتمرات مثل مؤتمر فينا في النمسا عام ١٩٩٢ الذي تزعمهُ السياسي المعارض للنظام (أحمد الجلبي)، وكذلك عقد مؤتمر في مصيف صلاح الدين في مدينة اربيل، اذ يذكر ان هذهِ المناطق كانت واقعة ضمن ما يعرف بحظر الطيران للطائرات العراقية من قبل الولايات المتحدة الامريكية والأمم المتحدة عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١[٧].

كما انعقدت مؤتمرات أخرى قبل عام ٢٠٠٣ ايضاً، وكان في فينا مرة ثانية حضرهُ عدة شخصيات علمانية واسلامية ما يقارب (٢٠٠) معارض، وفي العام ١٩٩٢ كذلك عقد مؤتمر ثاني في اربيل وقتها آنذاك سميه (بالمؤتمر الوطني الموحد)، وفي العام ١٩٩٩عقد مؤتمر في الولايات المتحدة الامريكية التي كانت بمثابة ما افرزهُ مؤتمر صلاح الدين الثاني[٨].

ويمكن القول هنا أنَّ هذهِ المعارضة كانت مقسمة ما بين (توجهات اسلامية- وتوجهات علمانية):

- **التنظيمات ذات التوجهات الاسلامية:** كانت موجودة قبل عام ٢٠٠٣ إذ كان جذور تواجدها حسب المصادر التاريخية ما قبل تأسيس الدولة العراقية المعاصرة للعراق من خلال ظهورها كجمعيات معارضة للاحتلال البريطاني؛ لكنها كانت تفتقر آنذاك للتنظيم اذ مجمل نشاطها كان في الغاء خطب الجمعة ودور العلم؛ من ابرزها كان (حزب النجف السري- جمعية النهضة الاسلامية- الجمعية الاسلامية العربية)، ويبدو ان هذهِ الجمعيات عند زوال النظام الملكي ومجيء عبد الكريم قاسم أصبح لهذهِ النخب والتيارات التوتر بالعلاقة مما سمح لتيارات ونخب سياسية معارضة أخرى بالظهور (كالحزب الشيوعي)، وهذا ما رفضه التيارات والنخب الدينية، ولكن بعد استلام حزب البعث السلطة عام ١٩٦٨ حضر عمل هذهِ الاحزاب والنخب الدينية [٩].

وفي فترة التسعينات من القرن العشرين كان هنالك نخب دينية متمثلة بالسيد(الصدر الثاني محمد صادق الصدر) وكان النظام السابق دائماً يحاول امتصاص زخمه الديني؛ لكن العداء زاد اثناء اغتيال الصدر عام ١٩٩٩، وبعد عام ٢٠٠٣ ظهر قوى دينية رئيسة متمثلة بالمرجع الديني السيد (علي السيستاني)، وكذلك بروز القوة الدينية الثانية بزعامة السيد(مقتدى الصدر) ابن السيد محمد صادق الصدر وهو يشكل إرث آل الصدر[١٠].

-**اما التنظيمات ذات التوجهات العلمانية:** يمكن القول أن ابرز المعارضين قبل عام ٢٠٠٣ هي نخب الحزب الشيوعي الذي واجهة معارضة شديدة و تم قمعه في السبعينات من القرن العشرين؛ وكذلك نخب سياسية تابعة للحركة القومية للأكراد سواء الحزب الديمقراطي الكردستاني او الاتحاد الوطني الكردستاني؛ وعند وصول هذهِ النخب السياسية بعد عام ٢٠٠٣ شاركت في الادارة الانتقالية للعراق الجديد وما عرف بـ(بمجلس الحكم الانتقالي) هو بمثابة الهيئة الادارية الثانية التي تشكلت بعد سلطة الائتلاف التي كان يترأسها السفير بول بريمر وعدت فترتهِ الاولى[١١]، ثم شاركت هذهِ النخب السياسية لإعداد دستور جديد عرف بالدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، وذلك من أجل التصويت عليه والتهيئة لانتخابات تشريعية تشارك بها النخب السياسية سواء الدينية أو العلمانية[١٢]، وما يلحظ على هذهِ النخب السياسية كانت قد تحولت من نخب معارضة الى نخب سياسية فاعلة في سدة الحكم بعد عام ٢٠٠٣، وهذا ما يعرف (بدوران النخب السياسية)؛

الذي تطرق اليهِ المفكر الفرنسي فلفريد باريتو في كتابهِ (العقل والمجتمع)، وشرح فيها عن الدورة الاجتماعية لصعود ونزول النخبة السياسية وتبادل الأوار[١٣].

من خلال ما تقدم يمكن القول ان النخب السياسية كان لها جذور قديمة سواء تمثلت بالتيارات الدينية كالجمعيات الاسلامية او العلمانية كالأحزاب السياسية، ولكن الدور الأعم لها وظهورها على ساحة العمل كنخب فاعلة على الساحة وتعرف المواطن لها من دون اعتقالات او اعادة تطهير هو بعد عام ٢٠٠٣.

المطلب الثاني : البنية المجتمعية العراقية:

سنحاول التطرق لدراسة البنية المجتمعية للعراق إذ إن أي بلد من بلدان العالم قد نلحظ فيه فوارق وميول ما مختلفة في المجتمع منها ما هو ديني او مذهبي، وما هو له ارتباط بالقومية او القبيلة داخل المجتمع كما في العراق.

إن البنية المجتمعية هي " وجود بنية اجتماعية تتميز بوجود نموذج منتظم من التفاعل الاجتماعي؛ فضلاً عن العلاقات التي تتضمن الوعي المتبادل والتعاون لان هذا التعاون هو الذي يحدد السلوك الاجتماعي للإفراد في مجتمع ما، وهذهِ البنية المجتمعية تجري في الاطار الانساني المنتظم من أجل تحقيق طموحات وأهداف المجتمع، وهو لابد من وجود هوية مشتركة وحس بالولاء من أجل استمرارها وتقدمها وتطورها لبيئة داخلية جيدة لتنعكس على بيئة خارجية لها" [١٤].

اذاً لكل بلد بعض الخصائص التي يتميز بها وهذهِ تترك آثاراً لمسارتهِ سواء السياسية أو الاجتماعية او اقتصادية وثقافية، وبما ان العراق بلد متنوع المسارات فقد أسهمت ظاهرة التنوع؛

سواء العرقي أو الديني والمذهبي لإضفاء عدم استقرار سياسي منذ تشكيل وتأسيس الدولة العراقية وما بعد عام ٢٠٠٣؛ اذ نلحظ ان التنوع العرقي او القومي يذهب الى عرب- وكرد وتركمان- ومسيحيين وصابئة وشبك وايزدية،[١٥]، ونتطرق اليها فيما يأتي:

١-التنوع الاجتماعي العرقي: حسب المؤرخ العراقي حنا بطاطو أن البنية الاجتماعية للعراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ (لم يكن العراقيين شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة)؛ اذ العرب يشكلون الاكثرية لسكان العراق وان كانوا مجتمعات متمايزة فيما بينها لكن تتمتع بصفات مشتركة، وايضاً توجد فجوة ما بين المدن والارياف و هذا يشمل باقي مكونات العراق كالأكراد والتركمان والمسيحيين سواء الارمن او الاشوريين واليهود والايزيدية والطائفة الصابئية [١٦].

كما إنَّ هذا التنوع الاجتماعي والعرقي منذ تأسيس الدولة العراقية كانت غير مستقرة و بعد هجرة المكون اليهودي وكان حينها مجالهم الاساسي التجارة؛ هذا بدورهُ ترك المجال للطبقة الاجتماعية العربية أن تبرز في التجارة، وكذلك ان التنوع هذا ترك فجوةً بين من يملكون الاراضي ويسمى بالإقطاعي والفلاح العراقي العادي،

وهذهِ الفجوة أدت إلى تقويض روابط القبيلة على حساب أبنائها البسطاء؛ مما اضعف النخبة الاجتماعية التقليدية للشيوخ كان هذا في ظل العهد الملكي ولغاية ١٩٥٨ [١٧].

منذ قيام الانقلاب العسكري بقيادة عبد الكريم قاسم وزوال الملكية وقيام النظام الجمهوري الاول؛ اختلف الأمر ايضاً وتباين التنوع الاجتماعي لمكونات العراق [١٨].

٢-التنوع الديني والمذهبي العراقي: يعد العراق من البلدان المتنوعة دينياً ومذهبياً، وهذهِ من الامور الشائعة داخل النسيج الاجتماعي للبلدان ذات التعددية؛ إذ إن التوزيع على أساس التنوع المكوناتي؛ على الرغم من عدم وجود احصائية دقيقة حول عدد سكان العراق من أجل معرفة الظروف التي أحاطت العملية السياسية بين الحين والاخر[١٩].

٣-البنية الاجتماعية للقبائل والعشائر العراقية: إذ القبيلة تعد قوى فعاله مؤثرة غير رسمية، وهي ايضاً من البنية الاجتماعية المؤثرة في النظام السياسي، وتعرّف أنها" مجموعة متلاحمة فيما بينها اجتماعياً وسياسياً وترجع الى سلفاً واحداً، ولها كيان تنظيمي اجتماعي ايضاً، وتنقسم القبيلة الى عشائر فرعية وان افرادها يشعرون بالروح الجماعية"[٢٠]، اذ المتتبع يلحظ ان الحكومات السابقة سواء الملكية او الجمهورية اعتمدت على القبائل خاصة عند حدوث خرق أمني، وذلك من خلال الاعتماد على ابناء تلك القبائل، وبعد التغيير للنظام السياسي عام ٢٠٠٣ ايضاً أعطى لها دور وفق المادة ٢/٤٥ من دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥[٢١].

يمكن القول أنَّ التنوع في البنى الاجتماعية للعراق كان منذ القدم ذو الفه وتعايش سلمي ومنسجم بين مكوناته، ولكن على الصعيد السياسي كان الحكم للنظام السياسي السائد الذي ربما يتسم تارةً بفرض الحكم بالقوة وتارةً بالإكراه.

فمن خلال ما تقدم من التطرق للنخب السياسية والبنى الاجتماعية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية ولغاية سقوط النظام السياسي كان هنالك دائماً هواجس ومخاوف ما بين المكونات المتنوعة وان اتيحت لها الفرصة تظهر للعلن لتكشف عن حقيقة الانقسام المجتمعي، وفي المقابل انعدام الثقة بين هذهِ المكونات الرئيسة للمجتمع العراقي.

المبحث الثاني: إيجابيات وسلبيات إدارة النخبة السياسية؛ للتنوع المجتمعي في العراق.

إنَّ النخب السياسية العراقية بما انها تمثل جماعة سكانية رشحت نفسها لكي تكون في صدارة المجتمع؛ ورسم وصناعة سياساتهِ العامة الرسمية وغير الرسمية في البلد، وبما ان العراق يوصف بالتعددية وهذا التنوع التعددي قد يكون ادارتهُ من قبل النخبة السياسية بالسلب او الايجاب؛ سنحاول شرحهِ في المطلبين الآتيين.

المطلب الاول: ايجابيات ادارة النخبة السياسية للتنوع العراقي.

إنَّ كانت النخبة السياسية العراقية ذو اداء سياسي جيد وتبحث عن المساواة وتوفير الأمن وحفاظها على وحدة البلاد من خلال ترسيخ الديمقراطية؛ سوف ينعكس هكذا اداء على التنوع المجتمعي بالإيجاب.

اولاً: ترسيخ القواعد الديمقراطية

إنَّ مهمة النخب السياسية في العراق بعد سقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣، او يسمى العراق الجديد هي مهمة صعبة ولكن ليست مستحيلة التحقيق اذ تحتاج من النخب التنازل فيما بينهم من أجل إدارة التنوع المجتمعي ويمكن ان نسميها بمهمة (العمران الذاتي) أي أضفاء شرعية للنظام السياسي من خلال تطبيق أسس الديمقراطية الصحيحة، وهذا يتطلب من النخبة السياسية العراقية العمل على الآتي: (٢٢).

- إعادة النخبة السياسية الثقة فيما بينهم.
- الابتعاد عن التنافر السياسي المستمر.
- إعادة مضمون التنوع الاجتماعي والثقافي للبلد على مسارٍ صحيح ومسافةٍ واحدةٍ للجميع.

وبما إننا في القرن الواحد والعشرين؛ إن سمتها المميزة للدولة لكي تصبح ذو سلطة ونظام مؤسساتي بامتياز هو ان تختار (الخيار العقلاني) للنخب السياسية وهذا هو الحل المناسب؛ بل يمكن الحل الوحيد من أجل بلورة وادارة التنوع المجتمع وهو يتحقق من خلال الآتي: (٢٣).

- تعبئة إمكانيات الدولة لخدمة المجتمع.
- توظيف قدراتها المتوفرة واستثمارها لصالح التنوع المجتمعي.
- المساواة والعدل في تطبيق القانون لكي يضفي شرعية النظام السياسي واطمئنان المجتمع لها.

وهذا بالطبع ما ينطبق على النخبة السياسية العراقية لإدارة التنوع المجتمعي حرفياً إن اردت العمل بها؛ فإن الاستثمار الامثل للنخب السياسية هو من خلال تحقيق (التنمية السياسية)، و ان التنمية السياسية تعد من الجوانب المهمة لعملية التغيير الاجتماعي، وهي أيضاً نتاج إقامة مؤسسة ديمقراطية رصينة أن تحققت على أرض الواقع ؛ فالتنمية السياسية وازماتها الستة وهي (الهوية- الشرعية- المشاركة سياسية- التغلغل- التوزيع- التكامل والاندماج)، اذ نستطيع القول تتحقق عندما يستطيع أي نظام سياسي ضمان إقرار وضبط التغيير

من خلال تنظيمهِ المستمر وحفاضهِ على توازنهِ بحيث لا يوثر مستقبلاً على استقرار البلد؛ اذ إن التنمية السياسية يمكن ان تتحقق في ظل نظام ناجح وهذا سيؤدي الى النجاح في تحقيق (التنمية الاقتصادية)[٢٤]، وقد ذكر المفكر (لوسيان باي) عن التنمية؛ إذ طرح في السابق لوسيان مقومات للتنمية ولخصها بثلاث متطلبات رئيسة وهي[٢٥].

- المساواة.
- القدرة.
- القدرة على البقاء.

بمعنى لابد للنظام السياسي أنْ يتبع المساواة، ويكون بالوقت نفسه لديهِ القدرة على ذلك من أجل الاستمرار مستقبلاً، إذاً يمكن أنْ نستنتج من أجل ترسيخ الديمقراطية في العراق؛ لابد من ممارسة السلطة المتمثلة بالنخب السياسية؛ لقواعد قانونية تكفل الصفة الشرعية للسلطة السياسية والتي هي سلطة الواقع والعمل في المؤسسات كافة؛ بمعنى أوضح إن وجدت مؤسسات مسؤولة على عملها وإنجازها لخدمة الافراد في المجتمع وتنوعهِ التعددي عندئذ يتحول العبء لمتطلبات التغيير من الطالبة لحقوق كل فئة من المكونات للمجتمع الى المطالبة باسم المجتمع كله، ويبلغ آنذاك المجتمع المعنى الحقيقي لدرجة ادراكهُ المؤسسي الذي دارتهُ النخب السياسية من أجل التغيير المنشود نحو الفضل للبلد[٢٦].

ثانياً: تداول سلمي للسلطة.

يمكن القول أنَّ التداول السلمي للسلطة هو من اركان الانظمة التي تأخذ بنظام الديمقراطية، وذلك يساعد على إتاحة التناوب على السلطة بشكل سلس؛ اذ لا قيمة للعمل السياسي للنخب في النظام الديمقراطي ما لم يكن هنالك القدرة لفتح المجال للوصول الى السلطة سلمياً اذ التداول يقتضي وجود التعددية السياسية وان تكون قائمة ومؤسسة على القيم والحوار والتنافس واعتراضها المتبادل للآخر، وايضاً هنا يكون الانتخاب للسلطة التشريعية هو الطريق لتعين النخب السياسية المرشحة للسلطة وممارستها،[٢٧].

وهذا ما حدث في العراق، وجرت التعددية السياسية في الوصول للسلطة من خلال الانتخابات التشريعية منذ عام ٢٠٠٥ لانتخاب اول سلطة تشريعية للعراق في ٢٥/ كانون الاول/٢٠٠٥، والدورة الثانية في ٧/اذار/٢٠١٠، والدورة الانتخابية الثالثة في ٣٠/نيسان/٢٠١٤، والدورة الرابعة عام ١٢/ايار/٢٠١٨، والدورة الخامسة في ٢٥/تشرين الاول/٢٠٢١، ويتداول فيها كيفية الادارة للنخبة هل محاصصة كما في الدورات السابقة[٢٨].

ونلحظ في النظام الديمقراطي لم يعد للحاكم ذلك الامتياز الذي كان لهم من قبل في الانظمة الفردية التسلطية؛ بل هؤلاء النخبة السياسية التي رشحت ووصلت للسلطة اصبحوا ممثلين وهم يمارسون السلطة باسم

الدولة؛ اذ السلطة ومؤسساتها تبقى بعد انتهاء او زوال الحاكم بسبب ارتباطها بكيان اجتماعي مستمر للبقاء هو (الدولة)، وهذهِ تمارس تبعاً لقواعد مقررة ومتفق عليها ومقبولة لدى جميع أعضاء المجتمع للبلد أو على أقل تقدير غالبيتهم [٢٩].

المطلب الثاني: سلبيات إدارة النخبة السياسية لإدارة التنوع المجتمعي.

إنَّ إدارة النخبة السياسية لإدارة التنوع المجتمعي العراقي عليها مآخذ عدة أثرت على التنوع وادارتهِ وخاصةً بعد التغيير للنظام السياسي العراقي عام ٢٠٠٣.

اولاً: النخبة السياسية والتدخل الخارجي.

يعد العراق حاله حال البدان التي يوجد فيها تنوع مجتمعي (تعددي)، فعانت من انقسامات سواء أكانت الطائفية أم العرقية ، وإن هذهِ التركيبة السكانية منذ التأسيس كانت تعيش بكنف نظام الدولة العراقية، و لكن المتتبع لها لا يرى الاشكالية بالتنوع المجتمعي بل بالنخبة السياسية التي حكمت العراق، وتمثلت بعدم الاعتراف بالواقع التعددي للمجتمع مما سبب إشكالية بالغة الخطورة [٣٠]. اذاً ان العملية السياسية وادارتها من قبل النخب الفاعلة منذ تأسيس الدولة العراقية حالها كحال الدول التي استعمرت؛ اذ ارتبطت بأسباب أثرت على ادارة التنوع المجتمعي فاتارة ارتبط عملها للنخب من أجل بناء نظام سياسي بتوجيهات الدول التي كانت أستعمرتها هنا أصبحت أهليتها حسب توجهات المحتل، وتارة نراها نخب طاغية محتكرة (القوة) لفئة معينة على حساب اخرى، والسبب هو ان اغلب الدول الحديثة النشاءة وبالأخص دول عالم الجنوب قد أتاها التغيير من (الاعلى وليس الاسفل)، وإيجاد نخب تفهم وتقف على مسافة واحدة لهذا التنوع المجتمعي للعراق، وذلك أن وجدت هذهِ النخب الداخلية تستطيع أن تعبر عن ثقافتها وخصوصيتها التاريخية الممتدة للتنوع منذ القدم، ولكن جرى العكس مما جعل هذهِ النخب السياسية لا تستطيع ان تدير هذا التنوع المجتمعي[٣١].

لذا من خلال المتابعة لعملية نشوء الدولة العراقية، ولغاية سقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣؛ نلحظ وجود حلقة ناقصة وحساسة دائماً الا وهي:(عدم التوازن بين جانبيها السياسي والاجتماعي)، بمعنى أن بناء البلد غير مستوعب للبعد الاجتماعي ذات التعددية وكأنها ليس لها علاقة بالمنظومة الاجتماعية الرئيسة، و لكن هذا ليس صعب المنال للدولة والنخب السياسية ان بنيت على اسسٍ سليمة من خلال التصالح وعد التنافر لكي تدير المجتمع وتنوعهِ للمستقبل[٣٢] .

ثانياً: الفساد السياسي للنخب السياسية.

من أجل بناء مؤسسات في ظل النظام السياسي بعد التغيير عام ٢٠٠٣، لقد اثبت العكس بأنَّها تعد عملية صعبة؛ ولكن كما ذكرنا مسبقاً ليست مستحيلة، فالتحديات جمة التي اظهرت نتيجة التغيير أعاقت

تقدم الحكم الديمقراطي وادارة التنوع المجتمعي من قبل النخب السياسية؛ اذ نلحظ هذهِ الشخصيات النخبوية في العراق أتت من خلال الاحزاب السياسية غالباً في السابق عملت في الخفاء وبعدهِ تحولت لنخب سياسية تبوأت مناصب عدة سواء في مجلس الحكم الانتقالي وما بعد إقرار دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ (٣٣) .

وعند إقامة أي مشروع ، وبالأخص ذات الوصف السياسي لابد لهُ من كفاءة وخبرة ويضاف لهُ الأهم النزاهة؛ فالمشروع الديمقراطي في العراق الجديد بعد التغيير ربما لم يحظ بهذهِ المواصفات واغلب النخب السياسية التي مارست المسؤولية الادارية التي تسلمتها كانت بعيدة عن هذهِ المواصفات والشروط المهمة للنهوض بالبلد وادارة تنوعهِ المجتمعي وخدمتهِ، ونلحظ منذ عام ٢٠٠٣ وكذلك بعد عام ٢٠٠٥ منذ أول دورة انتخابية تشريعية بعد التغيير أتسم المشروع الديمقراطي بالاجتهادات الشخصية والحزبية الضيقة على حساب فئات المجتمع؛ اذ (الفساد الاداري) أمتد ايضاً منهُ الى أعضاء برلمان ووزراء ومدراء عامين الى صغار الجهاز التنفيذي، والسبب ربما كان في فترة السفير (بول بريمر) قد أزاح كل الملاكات البعثية والادارية التي ربما كانت فيها مقاييس سابقة وشروط قانونية وضوابط ادارية وان وجد فساد بشكل أقل خوفاً من المحاسبة، فضلاً عن وصول بعض مزوري الشهادات من أجل الوصول الى أماكن حساسة في مؤسسات الدولة السياسية الادارية واعدادهم كثيرة(٣٤).

اما بالنسبة (للفساد المالي) فقد وصل لمراحل عميقة في الدولة بحيث ذيل على اثرها العراق حسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢١ بالمرتبة ١٥٧ من أصل مجموع ١٨٠ بلد شملتها دراسة الدولية (٣٥)، اذاً الفساد السياسي هو كان الحلقة الابرز للنخب العراقية بعد التغيير؛ وان النخبة الحاكمة كلفت لأهداف غير مشروعة كالمحسوبية والاختلاس والمحاباة على حساب المصلحة العامة للبلد والمجتمع العراقي، ونتيجة الفساد الاداري والمالي والذي كان السبب الرئيس كما أشرنا المتمثل (بالفساد السياسي) (٣٦).

ثالثاً: الاختلافات السياسية النخبوية.

ان الاختلافات السياسية كانت نتائجها مؤثرة على التنوع المجتمعي في البلد فظهرت المحاصصة وانعكست على الهوية الوطنية العراقية، وأن (الهوية الوطنية) دائماً ترتبط بمعيار الدولة المؤسسة وتدار على اساس ذلك؛ فالدولة هي (أمة مواطنين) وليس تكدس لجمعات معينة نلحظ المأزق للهوية الوطنية العراقية لما بعد التغيير عام ٢٠٠٣، هو بسبب الفشل السابق والمشترك اللاحق (٣٧).

وعند تتجاوز النخب السياسية العراقية هذا المعيار، فلابد ان تستقر الدولة على معيار(مبدأ المواطنة)، وذلك من خلال تأسيس الامة- الوطنية- للدولة عندها تتجاوز المعايير الخاصة بالطائفية او العرقية اذ ان العراق يمتاز بالتنوع المجتمعي داخل الدولة، وأغلب صراع النخب السياسية العراقية هو بسبب عدم الادارة العادلة للتنوع المجتمعي وهوياتهِ الفرعية داخل الجسد الواحد للدولة وطريقة الاعتراف بالآخر؛ اذ لابد من

معادلة دائمه للنخب متبعة وبعيدة عن التفرقة وهي كالاتي (الهوية المحايدة + التعايش المشترك+ المصالح العامة)، و من أجل ضمان نجاح عملها للنخب السياسية العراقية في ادارة التنوع المجتمعي ومن ثم اكتساب شرعية لها [٣٨].

كما تصب ازمة الهوية أي عمل نخبوي سياسي بالشلل ان كان ادارتها منحازة والاعتماد على هوية معينة دون أخرى داخل جسد المجتمع الواحد للبلد، لذا على النخبة السياسية العراقية ان تتبع و تركز من خلال السلطة المنوطة لها ان تسلمت مقاليد الحكم، وان مبدأ(التغيير والتعبئة) فالتغيير من خلال دورها في ادارة الاندماج للفئات كافة في المجتمع كافة، والوظائف التي تؤديها للجميع دون انحياز عندها سوف يكون عاملاً مهماً للتكامل المجتمعي من أجل حل ازمة الهوية[٣٩]، فلابد ان تقوم النخب السياسية العراقية بإداء وظيفتها على اتم وجه وهي تحقيق (التكامل والاندماج) لمعظم القوى داخل المجتمع، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار وثبات استمرارية العلاقات البينية بين مؤسساتها كافة؛ فحل ازمة (الاندماج) يعد مفتاح رئيس لكل من (التغلغل والمشاركة) اذاً في المحصلة النهاية لابد من حل ازمة الهوية العراقية من خلال اتباع حل ازمات التنمية الستة كما ذكرت بالتسلسل، بمعنى ان النخبة العراقية ومن أجل ادارة التنوع المجتمعي تستلزم وجود فعال ورغبة لها في ذلك مع وجود تخطيط تسبقهُ تعبئه جماهيرية باتجاه تحقيقهِ.[٤٠].

وكذلك نتيجة الاختلاف السياسي المستمر ظهرت (المحاصصة) لقد بدأت هذهِ النخب السياسية العراقية ممارسة نوع آخر بعيداً عن مصلحة التنوع المجتمعي، وركزت جل اهتمامها لعقد صفقات وتقاسمها للسلطة عبر (المحاصصة التوافقية) وجرت كعرف سياسي بينهما بعيداً عن مصالح المجتمع، ومن ثم هذهِ النخبة السياسية أتبعت نموذج هجين لصالحها على حساب مصالح المجتمع ولقد دفع ثمنها المجتمع من خلال هيمنة احزاب تعمل لصالحها في كافة مفاصل المؤسسات العراقية كافة بعد التغيير [٤١]. ان الاحزاب السياسية العراقية بعد وصولها الى السلطة اتبعت النسبية في تشكيل الائتلافات، وتقاسم المناصب في الجهاز الحكومي الرسمي، إذ انتجت اشكال وتحالفات مختلفة وغير مستقرة، وحدث هذا في كل دورة انتخابية منذ عام ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٤، ٢٠١٨، وتتوزع الحصص وتتقاسم السلطة التي تتحكم بها الاحزاب الفائزة، ويشمل ذلك اختيار وتعيين الوزراء التابعيين لتلك الاحزاب والمدراء العاميين، وانتشر الفساد ووصل الى مستويات عالية جداً في الجهاز الحكومي الرسمي، وعمق من سوء الأداء السياسي للنخب السياسية التابعة للأحزاب [٤٢].

وعلى عكس ذلك؛ نجد في دول أخرى طبقت الديمقراطية التوافقية نماذج حزبية ناجحة، فالنظام السياسي السويسري نجح في تبني نموذج التوافقية، والسبب يعود الى طبيعة السويسريين المعتدلة فضلاً عن الى الوعي

السياسي لدى المواطن السويسري؛ فقد اتبعت سويسرا سياسات تربوية تركز على حدود اعترافها بالاندماج الثقافي، ونرى أنها كانت افضل الوسائل لتحقيق الانصهار الطوعي للمجتمع التعددي؛ لم يعمل بهِ [٤٣].

وايضاً نتيجة الاختلاف السياسي النخبوي المستمر بعد التغيير طرحت في الدورة الانتخابية الخامسة فكرة حول (حكومة الاغلبية) بدل الحكومات السابقة، أي أن الكتلة الاكبر هي التي تشكل حكومة اغلبية والسبب أن الشراكة او ما عرفت بالمحاصصة التوافقية وبعد اربع دورات انتخابية سابقة كانت فاشلة نتيجة ايمان النخب بالمحاصصة؛ اذ شهدت اكثر من انسحاب في اغلب الاحيان، وان الوزراء لم يكن من اختيار رئيس الوزراء بل وفق شراكة توافقية مما جعل قيد على رئيس السلطة التنفيذية وان اراد العمل غير قادر على ادارة البلد بشكلٍ رشيد وجيد؛ هنا أصبحت الحكومة هي بمثابة (حكومة سياسيين) وليس (حكومة مهنيين اكفاء) تخدم التنوع المجتمعي العراقي[٤٤].

من خلال ما تقدم من سلبيات وإيجابيات للإدارة التنوع المجتمعي من قبل النخبة السياسية العراقية؛ نلحظ بان قوة النخبة السياسية تأتي من قوة التنوع المجتمعي، و لكن بعد التغيير للنظام السياسي كان هناك خللاً بنيوياً في الدولة ونظامها السياسي لإدارة التنوع وهذا الخلل ارتقى لما يسمى بمصاف ازمة بنيوية شاملة للنظام ومستمرة؛ اذ على النخبة السياسية لكي تتقدم للإدارة التنوع عليها معالجة الاخطاء وازماتها ومشكلاتها التي مرت بها لتفاديها في المستقبل.

الخاتمة

لم يكن هناك أسس رصينة وضعتها النخب السياسية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ متمثلةً بالملكية وزوالها، وحتى قدوم النظام السياسي الجديد بعد التغيير عام ٢٠٠٣؛ فالأساليب التي اتعبت من قبل النخب في إدارة التنوع المجتمعي العراقي لأتمت بصلةً للواقع الذي يطمح لهُ الشعب ان كان من حيث العدالة والتوزيع ما بين افراد المجتمع التعددي، ولا تزال هذا النخب السياسية ان وصلت للسلطة تنظر للفئة الاخرى من المجتمع بريبة الخوف منها او خانة المعارضة لها؛ فلابد من بدايات صحيحة من اجل تشكيل قاعدة أساسية للعمل السياسي في المؤسسات وان ترسم سياساتها وفق مصلحة التنوع المجتمعي وليس لفئة معينة من هذا التنوع في البلد.

وقدر تعلق الموضوع بدراسة النخبة السياسية العراقية، وادارتها للتنوع المجتمعي، فقد تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات أهمها :

١- إن أغلب النخب السياسية بعد التغيير ربما تفتقر الى عنصر العقلانية؛ فلابد من وجود علاقةً فعالة، وسليمة بين النخب السياسية العراقية والمجتمع، وهذا بدورهِ سوف يجعل النظام السياسي ذو شرعية ان توفرت العلاقة الجيدة بينهما.

٢- تبين أنَّ النخبَ السياسية تبحث عن مصالحها الشخصية، دون إي اهتمام بالمصلحة العامة، ولا تبحث عن أكفاء لإدارة الدولة.

٣- عدم وجود قانون ينظم وظائف ومصادر الاحزاب السياسية العراقية بعيداً عن الفئوية لها، ومن أجل مكافحة الفساد لابد من تشديد القوانين والانظمة الخاصة بها.

٤- تبين ضعف الاداء السياسي؛ لذلك لم تستطع استيعاب التنوع المجتمعي وإدارتهِ والاداء السياسي لم يكن رشيداً، فأن مسالة معالجة الهوية الوطنية للشأن العراقي تحتاج أداء سياسي فعال وعقلية منفتحة وحضارية عندها تستطيع استيعاب التنوع المجتمعي وادارتهِ بالشكل الصحيح.

المصادر والمراجع:

(١) دينا هاتف مكي، النخبة السياسية ودورها في الوطن العربي منذ الاستقلال- دراسة حالة العراق ومصر' اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة،(بغداد: جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٩.

(٢) حيدر علي حسين ودوروين بينامين هرمز، " انواع النخب في المجتمع: الولايات المتحدة الامريكية دراسة حالة"، مجلة جامعة كربلاء، العدد ٣، (كربلاء: جامعة كربلاء، ٢٠١٥) ص٨٤.

(١) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة: عفيف الرزاز، ط٢، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥)، ص ٢٥٥.

(٤) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، (بغداد: مكتبة أفاق للنشر والتوزيع، ١٩٧٤)، ص٨.

(٥) نوري عبد الحميد وعلاء جاسم، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨،(بغداد: بيت الحكمة للنشر،٢٠٠٥)، ص ص ١٢-١٣.

(٦) نغم محمد صالح،" التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣،(بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠١١)، ص٦٢.

(٧)علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة: عطا عبدالوهاب، ط٢، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ٢٠٠٩)، ص ٧٨.

٣( ) Managing Religious Diversity in the Middle East: The Muhasasa Ta'ifia in Iraq, 2003 –2018, The London School of Economic and Political Science, Available at: https://www.Ise.ac.uk

(٩) سعدي ابراهيم حسين، النخبة السياسية الحاكمة في العراق ١٩٥٨-٢٠١٤ "دراسة في التوجهات والاهداف"، اطروحة دكتوراه غير منشورة،(بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥)، ص٢٣٦.

(١٠) يحيى الكبيسي، اللعبة المزدوجة: استراتيجية الصدر في العراق، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣)، ص ٦.

(١١) Liam Anderson and Gareth Stansfield, The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy or Division? (New York: Palgrave Macmillan division, 2005), P. 228.

(١٢) للمزيد ينظر: دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.

(١٣) للمزيد ينظر فلفريد باريتو العقل والمجتمع، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://www.aobabylon.ed.ig

(١٤) مجموعة مولفين مشترك، علم الاجتماع السياسي، ط١،(بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٩)، ص ٥٥.

(١٥) ياسين سعد محمد، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨-١٩٦٨ انموذجاً،(بغداد: دار الكتب للنشر، ٢٠١١)، ص٩.

(١٦) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

(١٧) مجموعة مولفين مشترك، سوسيولوجية الاثنيات والطوائف والطبقات،(بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨)،ص٩.

(١٨) المصدر نفسهِ، ص٢٩.

(١٩) رشيد الخيون، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكاره،(بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨)،ص ٣٤.

(٢٠) ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية الدولية،(بيروت: دار النهضة العربية للنشر، ٢٠٠٨)، ص٤٧٦.

(٢١) للمزيد ينظر: دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة ٤٥.

(٢٢) ميثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل،(دمشق: دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص٢٢٦.

(٢٣) حسن بشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات،(القاهرة: دار الثقافة للنشر، ٢٠٠٠)، ص١٨.

(٢٤) فرزدق علي، التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ط١،(بيروت، مركز الرافدين للحوار، ٢٠١٢)، ص٤٧.

(25) Lucian Pye، Aspects of political Development. Boston، Little Brown company, 1966, p 45.

(٢٦) هبة علي حسين، "دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديمقراطي- العراق انموذجاً-"، مجلة حمورابي، العدد ٢٧-٢٨،(بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٨)، ص ص ١٢- ١٥.

(٢٧) فلاح خلف كاظم، "الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة"، مجلة سياسة دولية، العدد ٣٥٣،(بغداد: الجامعة المستنصرية،٢٠١٢) ص٢٢٤.

(٢٨) مجلس النواب العراقي، الدائرة الاعلامية، متاح على شبكة المعلومات العالمية الانترنت: https://www.arb.parliament.iq

(٢٩) جان ماري رفكان، دراسات في المجتمع والسياسة، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٨)، ص١٢٣.

(٣٠) مشحن زيد محمد، "النخبة السياسية ورأسمالية الدولة العراقية ١٩٦٨-٢٠٠٣"، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٦، (بغداد: جامعة بغداد، العدد ٣٦، ٢٠١٣)، ص ٢١.

(٣١) ميثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٩.

(٣٢) تمارا كاظم، اشكاليات بناء الدولة العراقية، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://democraticac.de

(٣٣) مجموعة باحثين، رصد الديمقراطية ٢٠٠٩-٢٠١٠، (بغداد المعهد الديمقراطي، ٢٠١١) ص٥.

(٣٤) حافظ علوان، "المشروع الديمقراطي الواقع والطموح"، مجلة قضايا سياسية، العدد٢٩-٣٠، (بغداد: جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص ٨٨.

(٣٥) منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد: ٢٠٢١، (برلين: منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٢٢)، ص٢

(٣٦) حافظ علوان، "المشروع الديمقراطي الواقع والطموح"، مصدرؤ سبق ذكرهِ، ص ٨٧.

(٣٧) حسين درويش، "الدولة العراقية ومازق الهوية"، مجلة حوار الفكر، العدد ٥٣،(بغداد: دار الكتب والوثائق، ٢٠٢٠)، ص ٣٥.

(٣٨) حسين درويش، "الدولة العراقية ومازق الهوية"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

(٣٩) مجموعة باحثين، إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، (بغداد: برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠٢١)، ص ص ٨-١٢.

(٤٠) هيفاء احمد محمد، "إشكالية الهوية الوطنية العراقية"، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٣،(بغداد: جامعة بغداد،٢٠١٢)، ص ص ٢-٥

(٤١) مجموعة باحثين، رصد الديمقراطية ٢٠٠٩-٢٠١٠، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(2)Toby Dodge, "Iraq's Informal Consociationalism and Its Problems", Studies in Ethnicity and Nationalism, Vol (20) 2, (New Jersey: Wiley – Blackwell, 2020), P.148.

(٤٣) ابتسام حاتم، رغد حماد، "احزاب الاتحاد السويسري ودورها في النظام الديمقراطي التوافقي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦، (بغداد: الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩)،ص٢٢٢.

(٤٤) نصار الحاج، حكومة الاغلبية اصبحت واقعاً، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://www.ina.iq